أكاديميون وخبراء دوليون يستعرضون أولويات حقوق الانسان في اليمن

الأصبحي: المجتمع المدني أصبح شريكاً أساسياً في صياغة المرحلة المقبلة

صنعاء/سبأ/..

بدأت أمس بصنعاء فعاليات ورشة عمل أولويات حقوق الإنسان في المسارات الانتقالية في اليمن والذي تنظمها على مدى يومين مؤسسة تمكين للتنمية بالتعاون مع مشروع دعم حقوق الانسان التابع للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة وبمشاركة 100 من قيادات المجتمع المدني على الصعيد المحلي والعربي والإقليمي وأعضاء من مؤتمر الحوار الوطني وأكاديميين وممثلين عن الجهات الحكومية المعنية.

وفي حفل الافتتاح ألقى نائب رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الانسان رئيس مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان عزالدين الأصبحي كلمة أشار خلالها الى أن أولويات حقوق الانسان خلال المرحلة الحالية تعتبر من أهم القضايا التي يجب على المجتمع المدني أن يحقق نشاطا كبيرا لتحقيقها للوصول الى الغايات النبيلة التي تعتبر من أبسط الحقوق الانسانية والمتمثلة بالكرامة والمشاركة والمساواة.

وتطرق الأصبحي إلى الدور الهام والكبير الذي اضطلع به المجتمع المدني في المنطقة خلال سنوات معدودة للمشاركة في صنع المستقبل بإرادة وعزيمة صادقة الأمر الذي مكنه من أن يلعب دورا هاما في المجتمعات واتجهت كافة الأنظار إليه ليكون صوتاً حقيقياً للتعبير عن الشارع الذي خرج ليقول كلمته.

ولفت إلى أن المجتمع المدني بحاجة إلى مراجعة حقيقية لما يجب أن يقوم به خلال المرحلة القادمة خاصة وأن منظمات المجتمع المدني لم تعد كما عرف عنها سابقاً مجرد دكاكين، بل أصبح التعامل معها اليوم على أساس أنها شريك أساسي وفاعل في صياغة المستقبل الأفضل .

من جانبه أشار ممثل المنظمة العربية لحقوق الانسان نبيل عبدالحفيظ إلى أن أولويات حقوق الانسان في هذه المرحلة تمضي في اتجاه جيد من حيث أن قضايا الحقوق والحريات أخذت حيزاً جيداً في مؤتمر الحوار الوطني ،لافتا إلى أهمية أن يخرج مؤتمر الحوار بنتائج ايجابية تلبي الطموح والآمال المنشودة .

> استعدادات لانشاء هيئة وطنية لحقوق الانسان في اليمن

وأضاف :إن العدالة الانتقالية تتفق مع أن تغيير الواقع يأتي من منطلق القناعة بوجود إشكاليات يجب معالجتها وبالتالي فإن التفاعل مع قضايا حقوق الانسان يمهد الطريق للوصول إلى الدولة المدنية الحديثة المنشودة التي تتوفر فيها العدالة المتساوية .

بدورها أكدت كبير خبراء مشروع دعم حقوق الانسان التابع للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة دينا المأمون التزام الأمم المتحدة بتقديم الدعم للحكومة اليمنية ممثلة بوزارة حقوق الانسان وكذا منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الانسان.

وأشارت إلى أن مشروع دعم حقوق الانسان يعمل ضمن ثلاثة محاور أساسية يتمثل الأول في دعم إنشاء هيئة وطنية لحقوق الانسان والذي من المقرر أن يناقش مجلس الوزراء خلال الأسابيع القادمة مشروع القانون الخاص بالهيئة ومن ثم عرضه على مجلس النواب، مضيفة أن المحورين الثاني والثالث من مهام المشروع يتمثلان دعم بناء قدرات وزارة حقوق الانسان وكذا دعم قدرات منظمات المجتمع المدني.

وأشادت بالأنشطة التي تنفذها مؤسسة تمكين واهتمامها بأولويات المرحلة الحالية التي تمر بها اليمن .

وكان رئيس مؤسسة تمكين للتنمية مراد الغاراتي قد ألقى كلمة رحب في مستهلها بالمشاركين في الورشة من الدول الشقيقة وفي مقدمتهم مسؤولو مؤسسة الحق الفلسطينية ،مشيراً إلى أن هذه الورشة تأتي ضمن فعاليات وأنشطة مشروع ادماج حقوق الانسان خلال المرحلة الانتقالية.

وأضاف الغاراتي :إن الورشة تهدف إلى تحديد أولويات

حقوق الانسان خلال المسارات الانتقالية وخلق اهتمام أكبر لدى صانعي القرار للعمل على تعزيز مكانة حقوق الانسان خلال المرحلة الانتقالية، وكذا النظر إلى المرحلة الانتقالية من منظور حقوق الانسان والأخذ بذلك بعين الاعتبار في التسوية السياسية خلال المرحلة باعتبار الانسان جوهر عملية التغيير بشكل عام ،مبيناً أن الأهمية التي تكتسبها الورشة تأتي من منطلق أن كل إنسان يتطلع إلى إيجاد واقع أفضل لحقوق الانسان عما كان عليه .

بعد ذلك بدأت جلسة العمل الأولى والتي ركزت على محور واقع المرحلة وعلاقتها بحقوق الانسان حيث جرت خلالها مناقشة ورقتي عمل تناولت الأولى متغيرات المرحلة الانتقالية وعلاقتها بحقوق الانسان ،فيما ناقشت الورقة الثانية أسس ومعايير الانتقال القائم على حقوق الانسان.

وتناولت جلسة العمل الثانية محور متطلبات تعزيز حقوق الانسان في اليمن في ظل عملية الانتقال الديمقراطي وتم خلال هذه الجلسة مناقشة ثلاث أوراق عمل تطرقت الأولى لموضوع الدستور وسيادة القانون،وناقشت الثانية الإصلاح السياسي والمؤسسي فيما تناولت الورقة الثالثة موضوع العدالة الانتقالية.

الجيش والأمن يناقش تقرير المبعدين قسراً ويرجئ التصويت على التقارير النهائية

ناقش فريق أسس مجموعة الجيش والأمن في مؤتمر الحوار الوطني في اجتماعه أمس برئاسة اللواء يحيى الشامي تقرير مجموعة المبعدين قسرا الذي تضمن عددا من القرارات والمخرجات على شكل نصوص دستورية وقانونية .

وتضمن التقرير عددا من المواد في مقدمتها أن يكون الجيش والأمن بكل فروعه ومسمياته مناصفة 50% الجنوب و50% الشمال وبالتمثيل المتساوي بين المحافظات والمديريات في إطار الشمال وفي إطار الجنوب.

كما تضمن التقرير المطالبة بسرعة تنفيذ النقاط العشرين التي خرجت بها اللجنة الفنية للحوار الوطني والمؤكد عليها في مخرجات بيان الجلسة العامة الأولى والثانية لمؤتمر الحوار الوطني والنقاط الـ11 المقرة في فريق القضية الجنوبية وإعادة جميع المتقاعدين والمقصيين والمنقطعين الجنوبيين جراء حرب 1994م وما قبلها إلى أعمالهم ووظائفهم ومنحهم كافة مستحقاتهم من رتب وتسويات وتعويضهم عن الفترة السابقة بما في ذلك أصحاب الأرقام الأربعة والخمسة الذين صدرت قرارات بعودتهم عام 1990م وأعوام لاحقة ولم يتم معالجة موضوعهم وعدم احتساب فترة الإقصاء والاقعاد والإبعاد ضمن الفترة المؤهلة للتقاعد أي (بلوغ الأجلين).

كما طالب التقرير رئيس الجمهورية بإصدار قرارات بالعائدين وفق قرارات اللجنة الرئاسية التي شكلها وكذلك الزام الجهات العسكرية والأمنية الاستعداد لاستقبالهم وترتيب أوضاعهم بما يليق بمستوياتهم ومؤهلاتهم وتخصصاتهم ومواقعهم السابقة، وتطبيق اجراءات العودة على الشهداء والمتوفين والجرحى والمرضى من حيث الرتبة والاستحقاقات وعلى الموجودين في الخدمة من حيث الرتب والاستحقاقات والتسويات وترتيبات الوضع والتسكين الوظيفي وإعادة الأرقام التي اعطيت لعسكريين جدد بديلين عنهم إلى أصحابها السابقين مع احتساب الفترة التي بقوا فيها خارج الخدمة لأغراض الرتبة والاستحقاقات الاخرى وعدم احتسابها لأغراض بلوغ الاجلين.

وتضمنت مخرجات مجموعة المبعدين "إعادة كل المؤسسات العسكرية والامنية والمعسكرات والوحدات والكليات في الجنوب الى سابق عهدها قبل صيف 94م متزامنا مع اعادة كل المسرحين الجنوبيين وتحت مختلف المسميات"، و"أن يتم القبول في الكليات والمعاهد داخليا وخارجيا مناصفة 50% للجنوب و50% للشمال وبالتمثيل المتساوي بين المحافظات والمديريات في إطار الشمال وفي إطار الجنوب".

وطالب التقرير بإعادة المتقاعدين والمقصيين من المحافظات الشمالية وفي مقدمتهم المتضررين من جراء حروب صعدة وحرب 94م بجميع الحقوق أسوة بزملائهم واحتساب الفترة التي قضوها في التقاعد والإقصاء وتشكيل لجنة للوقوف على أوضاعهم ومعالجتها.

وقد أثرى أعضاء الفريق التقرير بعدد من المداخلات والمقترحات الهادفة إلى عودة كافة المبعدين والمقصيين قسرا وإنصافهم .

وأقر الاجتماع إرجاء التصويت على أي مواد أو التقارير النهائية حتى عودة مكون الحراك الجنوبي.

وزارة الدفاع تحدد مواعيد إجراء الاختبارات التحريرية للمتقدمين للكليات العسكرية

قال رئيس هيئة التدريب والتأهيل بوزارة الدفاع اللواء الركن أحمد ناجي مانع" أن إجراء الاختبارات التحريرية للمتقدمين للكليات العسكرية ستجرى يومي الثلاثاء والأربعاء من الأسبوع الجاري في كافة مراكز التسجيل والقبول".

وأوضح لوكالة (سبأ) أن المراكز التي تجاوز فيها المتقدمون عن ألفي متقدم ستقسم فيها الاختبارات على يومي الثلاثاء والأربعاء في حين ستجرى الاختبارات للمراكز التي لم يصل عدد المتقدمين ألفي متقدم يوم الثلاثاء.

وأشار اللواء مانع إلى أن الاختبارات للمتقدمين تتكون من ثلاثة نماذج نموذجين سيتم العمل بهما ونموذج احتياط وذلك وفق الآلية الجديدة لهذا العام.

ونوه رئيس هيئة التدريب الى أن صرف الكروت لطالبي الالتحاق سيستمر حتى نفاد الكميات التي صرفت لمراكز القيد والتسجيل وبحيث لا تتجاوز المدة المحددة يوم الاثنين القادم.. داعياً الطلبة المتقدمين والذين صرفت لهم كروت التسجيل الالتزام بالمواعيد المحددة لإجراء الاختبارات ومراجعة مراكز القيد والتسجيل لمعرفة موعد الاختبارات التي ستجرى يومي الثلاثاء والأربعاء القادمين.

وأكد أن الاختبارات ستجرى بدقة عالية وفقاً لأحدث الأساليب المتبعة في هذا الجانب ،وحث الطلبة على مراجعة المواد التي حددت في شروط القبول التي تم الاعلان عنها وان يكونوا عوناً للجان في إجراء الاختبارات بنجاح تام.

وكان رئيس هيئة التدريب اطلع أمس خلال زيارته التفقدية لمراكز القيد والتسجيل في محافظتي إب وتعز على سير اجراءات قيد وتسجيل الطلبة المتقدمين في المركزين.. حاثاً اللجان على مضاعفة الجهود وتحري الدقة في فحص الوثائق وفق الشروط المحددة.

كما دعا الطلبة المتقدمين الى التحلي بالانضباط ومساعدة اللجان في إنجاز مهامها.

بين متباكٍ على السيادة وباكٍ على دم الارهاب المسكوب

الحرب على "القاعدة" ليست سوقاً للابتزاز السياسي الرخيص

إعداد/ قسم التحليل السياسي

أكد الرئيس هادي في خطابه الأخير أمام طلبة كلية الشرطة بصنعاء الخميس الماضي، أن شراكة اليمن مع المجتمع الدولي في الحرب على الإرهاب ليست سراً ولا ترفاً، في رسالة واضحة وصريحة وجهها إلى من وصفهم بـ"المتباكين على السيادة بصورة مستغربة"، آملاً في أن يكفوا عن الاستمرار في تلك التراجيديا المصطنعة التي ينسجون سوداويتها للنيل من جهود الدولة الساعية إلى اجتثاث آفة الإرهاب التي ابتلي بها التراب اليمني.

فعلى مدار أشهر من تولي هادي مقاليد السلطة وسياط النقد الموجهة والمبطنة لشخصه لم تتوقف، متخذة وجهات عدة ترتكز عليها في هجومها الشرس،إلا أنها وجدت مرتعها الأخصب بجوار ملف"إرهاب القاعدة" والضربات الجوية التي تنفذها بالتنسيق مع الأجهزة اليمنية طائرات أميركية من دون طيار إلى جوار الغارات التي ينفذها سلاح الجو اليمني.

وأخذ هذا الخطاب يسود هذه الفترة كلها منساباً من ألسنة شخصيات وأحزاب وجماعات سياسية تتذرع بالإنساني والحقوقي في الظاهر، وترمي في الحقيقة للنيل من شخص رئيس الدولة مع أنها تدرك جيداً حجم التهديدات والتحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد، ومدى المخاطر التي بات تنظيم"القاعدة" يمثلها على أرواح كل اليمنيين بامتداد الوطن.

كما بات هذا الخطاب المتباكي يشتد ضراوة وتشنجاً مع كل ضربة يتلقاها التنظيم الإرهابي، في الفترة الأخيرة، محاولاً أن يضع الرئيس هادي أمام الرأي العام المحلي والدولي في مقام المتهم والمفرط في السيادة الوطنية والمتخاذل عن حماية شعبه من صواريخ الطائرات بدون طيار.

ورغم أن هذا الصراخ أفضى إلى امتدادات خارجية له إلا أنها جاءت كاشفة عن نماذج بائسة تتكئ على الفهم الناقص واللغة المسفة الخالية من الدبلوماسية والإنصاف،

ومع كل هذا الإسفاف في التقصد المغرض لشخص رئيس الدولة، فإنه لم يتنصل من حقيقة التعاون الأمني مع واشنطن،إذ ليست تهمة ولاجريمة،وسبق أن أكد أن اليمن يصادق على كل ضربة جوية تنفذها الطائرات الأميركية من دون طيار على الأراضي اليمنية في سياق الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب العالمي.

وفي العرف الدبلوماسي الدولي ليس في ذلك عيب ولا انتقاص من السيادة الوطنية، بأي حال من الأحوال، فهناك حرب تدور، وتنظيم أهوج لا يرى ولا يسمع ولا ينطق إلا من خلال الدم المراق بفعل الأحزمة الناسفة والسيارات المفخخة والعبوات المتفجرة والاغتيالات الدنيئة والجبانة التي ينفذها ضد ضباط الجيش والشرطة والأمن والمواطنين الأبرياء والمصالح الحيوية للبلاد.

ومن اللافت أن "المتباكين" على دم الإرهاب المسكوب، بشتى أنواعهم في الداخل والخارج على حد سواء، يغفلون جزئية مهمة ضمن حيثيات كثيرة تتعلق بمشروعية استعانة الدولة اليمنية بالتقنية الأميركية الفائقة الدقة في مواجهة تنظيم"القاعدة" والنيل من قياداته وعناصره متعددي الجنسيات، وهي عدم مقارنتهم بين الحالتين اليمنية والباكستانية.

فرغم أن الجيش الباكستاني المصنف ضمن أقوى عشرين جيشاً في العالم، والأقوى عتاداً وعددا وعدة وصاحب القنبلة النووية وصناعات الأسلحة، ولا يمكن مقارنته بالجيش اليمني المحدود القدرات وصاحب الإمكانات المتواضعة، رغم كل ذلك، فالطائرات الأميركية أيضاً - بإذن أو بدون إذن- تضرب باستمرار متشددي "القاعدة" في المناطق الباكستانية المحاذية لأفغانستان دون أن ينتقص ذلك من سيادة الشعب الباكستاني ولا جيشه الضارب.

ولعل المتبصرين بخفايا الأمور اليمنية يدركون أنه لا يصح توجيه الاتهام للحكومة والقيادة بالعجز والارتهان لدولة أجنبية تتولى عنها مهام الدفاع والأمن إلا في ظل وجود ظروف طبيعية تعيشها الدولة عسكرياً وأمنياً واقتصادياً.

ويشير الواقع الراهن إلى أن اليمن تعيش هدنة هشة في ظل عملية انتقالية مهددة، ومع وجود مراكز صراع وقوى متربصة ببعضها، واقتصاد مهلهل، ووضع أمني مشتت، تزدهر فيه جماعات مسلحة لغتها القتل وغايتها اقتناص الفرصة لإقامة إمارتها الموعودة على أي رقعة شاغرة، وهو ما يجعل من الطبيعي أن تواصل الدولة شراكتها مع الخارج للقضاء على الإرهاب.

ومن العجيب المتناقض في سوق البكائين إما لهوىً أو لكراهية، أن تجد فيهم من ينتقد الغارات الجوية الأميركية في اليمن ليثبتوا فقط الإساءة لرئيس الدولة، بعد أن يعقدوا في خيالهم مقارنات باطلة بين عهدين حاكمين، متجاهلين أن اليمن منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 وجد نفسه مضطراً للدخول في شراكة دولية لمكافحة الإرهاب والعمل مع المجتمع الدولي لمحاصرة تحركات"القاعدة" خصوصاً في ظل تفلت الأمن في القرن الإفريقي وتحول الصومال إلى حاضن للجماعات المتشددة.

وليس خافياً أن نظرة المجتمع الدولي إزاء وجود خطر محدق يهدد مصالحه في اليمن تنامت تدريجياً بعد أن أخذ التنظيم الإرهابي يضرب أهدافاً غربية، ابتداء من محاولة استهداف الجنود الأمريكيين بقنبلتين في عدن أواخر ديسمبر عام 1992م، ووصولاً إلى الهجوم على المدمرة الأميركية كول في خليج عدن في أكتوبر عام 2000م والذي أسفر عن مقتل 17 جندياً أميركياً وإصابة38 آخرين، وانتهاء بالهجوم على السفارة الأمريكية في سبتمبر من العام 2008م حيث قتل 16 شخصاً.

وفي نهاية المطاف أخذ المئات من عناصر التنظيم من جنسيات عربية وأجنبية يتوافدون على اليمن خاصة بعد تضييق السلطات السعودية الخناق على عناصره في أراضيها، الأمر الذي قادهم إلى توحيد فرعي التنظيم في السعودية واليمن مطلع العام 2009م تحت مسمى"تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب" واتخاذ اليمن مقراً لقيادته.

وفي تطور خطير في استراتيجية الهجمات النوعية أخذ التنظيم يفكر في عمليات عابرة للحدود دون أن يكتفي بالعمليات المحلية، وتترجمت أولاها في تبنيه محاولة فاشلة لتفجير طائرة أميركية متجهة من أمستردام في هولندا إلى ديترويت في الولايات المتحدة، في ديسمبر عام 2009م بواسطة النيجيرى عمر الفاروق قبل أن يتم إحباطها.

وتوالت محاولات التنظيم في نهاية أكتوبر عام 2010م بعدما عثرت السلطات الإماراتية في مطار دبي على طرد يحتوي آلة طباعة ملغومة جاء من اليمن على متن طائرة شحن متوجهة إلى الولايات المتحدة، وسط اعتقاد بوقوف السعودي إبراهيم عسيري وراء ابتكار جيل جديد من المتفجرات غير التقليدية التي يصعب اكتشافها أمنياً.

وإزاء كل هذا لم يكن أمام اليمن من خيار سوى الانضمام إلى خندق المواجهة العالمية ضد هذا التنظيم الذي توغل في أراضيه لدرجة أنه استطاع في العام 2011م مستغلاً تدهور الأوضاع الأمنية جراء الاضطراب السياسي أن يحكم قبضته على محافظة أبين وأجزاء من شبوة ويعلن فيها إمارات إسلامية، قبل أن يستعيد الجيش توازنه في عملية "السيوف الذهبية" التي أسفرت منتصف العام 2012م عن دحر مسلحي التنظيم وفرارهم إلى مناطق صحراوية وجبلية والتجاء بعضهم إلى مناطق القرن الإفريقي.

وأدت الضربات الجوية المتوالية سواء تلك التي تتم بالتنسيق مع طائرات أميركية من دون طيار، أو التي ينفذها سلاح الجو اليمني أدت إلى خلخلة صفوف التنظيم والنيل من أبرز قياداته حتى الآن، ابتداء من قتل أبو علي الحارثي في العام 2002م وحتى مصرع نائب زعيم التنظيم السعودي سعيد الشهري السعودي في واحدة من تلك الغارات في أواخر العام 2012م.

ورغم الجهود التي بذلت لمجابهة انتشار أفكار تنظيم القاعدة الإرهابي عن طريق الحوارات التي نفذتها الحكومات اليمنية السابقة، إلا أنه بات من المسلم لدى الجميع أن "القاعدة" تشكيل دولي مسلح عابر للحدود يستند إلى أسس فكرية وعقائدية تتنافى مع مفاهيم الدولة العصرية، وأنه لا يمكن لمن يعتنق هذه الأفكار أن يتركها بسهولة، إذ أنها ترى في المجتمع برمته دار كفر وضلال وفي الدولة حليفاً ممالئاً للغرب الكافر، ولا سبيل معها سوى القتال كموسيلة وحيدة لتطهير البلاد والسيطرة عليها.

ومن المؤكد أن مثيري هذا الجدل المتزايد بشأن مشاركة الطائرات الأميركية في تنفيذ بعض الغارات على أهداف"القاعدة" في اليمن، لا يجهلون خطورة التنظيم على الأمن القومي اليمني، ولا تفوتهم طبيعة الظروف الأمنية والسياسية التي تمر بها البلاد، ولكنهم في الأغلب يسعون إلى كسب سياسي من خلال دغدغة عواطف الناس بشأن ادعاءات السيادة حيناً والدفاع عن حقوق الإنسان حيناً آخر.

ويتجلى ذلك في حال بعض الجماعات والتيارات السياسية التي تقوم أفكارها على أساس الشعارات المناهضة للولايات المتحدة، وكذلك مع حال تيارات أخرى تتعاطف ضمنياً مع عناصر "القاعدة" بسبب واحدية المرجعية المذهبية والفكرية التي تربطها بالتنظيم، وإن لم تكن تؤمن بذات الوسائل والأدوات التي يؤمن بها عناصره.

وفي كل الأحوال، لا ينبغي للمتباكين الاصطياد في الماء العكر لإلقاء تهم التفريط في السيادة جزافاً بالاستناد إلى معطيات واهية، كما لا ينبغي الشطح والمزايدة على الرئيس هادي لأنه لم يعلن العداء للولايات المتحدة ويقطع معها علاقات التعاون الأمني، لأن الحكم وقيادة الدولة ليس اعتباطاً.

وفي مقدور هؤلاء أن يحسبوا للرجل شجاعته وصراحته في الاعتراف المسؤول بهذا التعاون القائم مع واشنطن في مجال الحرب على الإرهاب، وتأكيده أن كل الغارات الأميركية تتم بمحض الإرادة اليمنية وبموجب اتفاق سيادي كانت أبرمته الدولة وصادق عليه مجلس الدفاع الوطني الأعلى منذ سنوات، في حين كان الخطاب السائد حول هذه الغارات قبل توليه السلطة يحاول أن يقنع الناس بأنها من فعل سلاح الجو اليمني ويفتقد للجرأة لإطلاع الشعب على حقيقة ما يدور.

وبالنسبة للمنظمات الحقوقية وأدعياء حقوق الإنسان والباحثين عن محاكمات عادلة تحت طائلة القانون لمسلحي"القاعدة"، فلهم الحق أن يقلقوا بشأن سقوط أبرياء ضحايا في هذه الحرب من حين لآخر، كما لهم أن يطالبوا بتعويضات عادلة لأسر الضحايا وبالحصول على معلومات شفافة ودقيقة عن الانتهاكات التي تحدث، لكن ليس من حقهم أبداً الاستمرار في العويل والتباكي على مصرع مسلحي جماعة إرهابية لا تجيد سوى القتل والتفجير.

وفوق ذلك، فالأحرى بمثل هذه المنظمات الحنونة جداً والإنسانية أن تستغل دولارات الغرب التي تنهال عليها دون رقيب أو حسيب وتلتفت لتبني مشاريع مادية ومعنوية تصب في صالح تخليد ذكرى الآلاف من الضحايا من المدنيين والعسكريين اليمنيين الذين أزهقت أرواحهم عمليات تنظيم القاعدة وهجماته الغادرة.

فيما تتواصل الثلاثاء محاكمة المتهمين في قضية (جيهان) بعدن

اليوم: جزائية حضرموت تنطق بالحكم في قضية سفينة الأسلحة (ايوس)

محمد الفائق

تعقد الشعبة الجزائية المتخصصة بحضرموت اليوم جلستها للنطق بالحكم في قضية السفينة الماليفية المحملة بالأسلحة والتي تم ضبطها في ديسمبر من العام الماضي في ميناء المكلا ومتهم فيها ثلاثة البانيين.

في الوقت الذي تواصل فيه المحكمة الجزائية بعدن النظر في قضية سفينة الأسلحة (جيهان) والتي من المقرر أن تعقد الثلاثاء المقبل جلسة لاستماع محامي الدفاع للمتهمين التسعة.

وكانت المحكمة الابتدائية الجزائية بحضرموت قضت في فبراير الماضي بالسجن ست سنوات على الثلاثة الألبانيين ومصادرة الشحنة من المفرقعات والذخائر المتفجرة وأشرطة تخزين الذخائر ومصادرة السفنية الماليفية التي تحمل اسم (أيوس).

وتشير التقارير وأدلة الإدانة إلى خطورة الشحنة التي تقدر بـ(179) طناً تتضمن قذائف يشتبه في احتوائها على مواد كيميائية.

على نفس الصعيد يواجه تسعة متهمين أمام المحكمة الجزائية بعدن الثلاثاء قرار الاتهام الذي يشير إلى اشتراك المتهمين مع آخرين للقيام بأعمال إجرامية تستهدف وحدة وسلامة أراضي الجمهورية اليمنية إلى جانب إعداد وثائق مزورة وتجهيز متفجرات شديدة الخطورة وأسلحة متطورة ووضعها على متن السفينة الإيرانية (جيهان) والتي تم ضبطها في يناير من العام الماضي في المياه الاقليمية اليمنية.

تهدف إلى إيجاد حلول دائمة لمشكلة 500 ألف مواطن من نازحي الأحداث

السياسة الوطنية لمعالجة قضايا النزوح الداخلي.. الأهداف والتحديات الكبرى

الكحلاني: إقرار الحكومة للسياسة إنجاز هام وتحتاج إلى دعم دولي لتنفيذها

تقرير/إبراهيم الأشموري

<،، باتت مشكلة النزوح الداخلي تمثل أحد التحديات التي تواجه بلادنا في الوقت الراهن الناتجة عن الصراعات وأعمال العنف التي شهدتها اليمن خلال السنوات الأخيرة لا سيما الحروب في محافظة صعدة والأزمة السياسية والمواجهات في محافظة أبين والتي أسفرت عن نزوح حوالي نصف مليون مواطن عن ديارهم إلى مناطق أخرى داخل البلاد.

وانطلاقا من هذه المسئولية التي تقع على عاتق الحكومة لإيجاد الحلول وحماية النازحين تم إعداد السياسة الوطنية لمعالجة وحل قضايا النزوح الداخلي في الجمهورية اليمنية التي أقرها مجلس الوزراء في شهر يونيو الماضي والتي حظيت بترحيب كبير ودعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين وعدد من المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.

وتركز السياسة الوطنية للنزوح الداخلي على معالجة قضايا النزوح الداخلي في شتى مراحله من خلال ثلاثة أهداف متداخلة هي حماية المدنيين من النزوح غير الطوعي والاستعداد لأي نزوح محتمل وحماية ومساعدة النازحين أثناء النزوح ودعم المجتمعات المتضررة من النزوح إضافة إلى خلق الظروف المواتية للحلول الآمنة والطوعية والدائمة للنزوح.

وتوفر هذه السياسية إطاراً وطنياً لمعالجة وحل النزوح في اليمن وتحديد الأهداف الحالية وأولويات الاستجابة الفعالة للنزوح.

وتوجه السياسة الوطنية استجابة الحكومة لأوضاع النزوح القائمة وأي حالة نزوح في المستقبل وخاصة عندما يكون النزوح ناجماً عن صراعات مسلحة أو كوارث طبيعية كما تسير عملية التخطيط الاستراتيجي وترشد عملية الاستجابة التي تقوم بها الحكومة من أجل حماية الأفراد من النزوح غير الطوعي والتعامل معه على نحو سريع وبطريقة مستقلة، كما تعمل هذه السياسة على تسهيل تنفيذ وتنسيق جهود تلبية الاحتياجات الخاصة بالنازحين وحماية حقوقهم وضمان إيجاد ظروف معيشية كريمة وملائمة لهم طيلة فترة النزوح وتطوير ودعم قدرات النازحين وإشراكهم في كل الجهود الرامية إلى معالجة أوضاعهم.

ويؤكد رئيس الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين أحمد الكحلاني أن اليمن كانت بحاجة إلى آلية تتم من خلالها معالجة قضايا النزوح الداخلي في البلاد بشكل أفضل.. مشيراً إلى أن السياسة الوطنية لمعالجة قضايا النزوح الداخلي في اليمن تم إعدادها من قبل اللجنة الفنية المكونة من وزارة الخارجية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والوحدة التنفيذية للنازحين بالتعاون مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وتم مناقشة المسودة المعدة من قبل اللجنة الفنية في ورش عمل مع الوزارات ذات العلاقة.

وأشار الكحلاني إلى أن المصادقة على هذه السياسة من قبل مجلس الوزراء جعل اليمن ثاني دول الشرق الأوسط وواحدة من بين أكثر من 20 دولة على مستوى العالم تتبنى سياسة وطنية خاصة بمعالجة قضايا النزوح الداخلي.

واعتبر إقرارها انجازاً هاماً للمضي قدماً وإيجاد حلول دائمة للنازحين في اليمن وحظي بتشجيع المجتمع الدولي على وضع السياسة ورحب باعتمادها من مجلس الوزراء.

ووفقاً للسياسة الوطنية فقد تم تشكيل لجنة عليا لمعالجة النزوح الداخلي برئاسة رئيس الوزراء ورئيس الوحدة التنفيذية للنازحين نائباً للرئيس وعضوية الوزراء والوزارات ذات العلاقة ومحافظي المحافظات المتضررة من النزوح الداخلي وذلك لغرض التوجيه الاستراتيجي العام والدعم لتنفيذ السياسة وضمان تحقيق استجابة وطنية شاملة ومنسقة للنزوح بين جميع الوزارات المعنية والسلطات المحلية على أن تجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر على الأقل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ السياسة وتذليل أي صعوبات تعترض تنفيذها.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة لمعالجة احتياجات النازحين إلا أن النزوح الداخلي في اليمن لا يزال يمثل مشكلة كبيرة تتطلب اهتماماً ودعماً دولياً كبيراً نظراً للإمكانيات المحدودة في بلادنا والظروف الاقتصادية التي تمر بها بلادنا الناتجة عن الأزمة السياسية التي مرت بها اليمن.